### استقبل رئيس مجلس الغرف السعودية ووزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني

# الغانم: أتوقع انتهاء الاستجوابات فجر أو صباح الأربعاء

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اثناء استقباله رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس احمد بن سليمان الراجحي

مرزوق الغانم متحدثا

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

.. ويستقبل وزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني نيلز أنن بحضور محمد الدلال

توقع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن تنتهي مناقشة الاستجوابات الثلاثة المقدمة تباعا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء وسمو رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية فجر أو صباح يوم الأربعاء.

وقال الغانم في تصريح صحافي: «جرت العادة على أن يقدم بند الاستجوابات على بند الاسئلة وفي بعض الأحيان على الرسائل الواردة إلا أن ذلك سيكون بقرار من المجلس».

وقال الغانم: «توقعاتي ان تنتهي الاستجوابات الثلاثة عند الفجر أو صباح الأربعاء وأيا كان الوقت المتبقي فسأكون موجودا يوم الاربعاء الساعة التاسعة صباحا، وإذا لم يكن هناك نصاب فسأرفعها الى التاسعة والنصف وبعدها إذا لم يتوافر النصاب فسترفع الجلسة ولكن إن كان هناك نصاب فسنناقش ما هو موجود على جدول الاعمال».

وقال إن «الاستجواب الأول استنفد مدده اللائحية واتوقع مدته من عشر ساعات إلى 11 ساعة» في حين توقع ان ينتهي استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء عند حوالي منتصف الليل، بينما سيمتد الاستجواب الثالث الى فجر او صباح الاربعاء.

من جهة اخرى، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه صباح امس رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس احمد بن سليمان الراجحي.

وحضر اللقاء النائب رياض العدساني وأمين عام مجلس الغرف السعودية سعود بن عبدالعزيز المشاري.

واستقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه صباح امس وزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني نيلز أنن.

وبحث اللقاء عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وابرز الملفات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء النائب محمد الدلال وسفير ألمانيا لدى الكويت كالفريد بيرغنر.

### مكافأة نهاية الخدمة بمقدار راتب سنتين بنسبة 80٪ من آخر معاش شامل.. و 156 متقاعداً يستفيدون من القانون بتكلفة 15 مليوناً

# السبيعي: «التشريعية» تقرّ قانون الإدارة العامة للتحقيقات

الحميدي السبيعي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

محمد الدلال وخالد الشطي والحميدي السبيعي ومحمد هايف اثناء اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

انتهت لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها أمس من مناقشة الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات وأعدت تقريرها بهذا الشأن، وأجلت البت في الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الجعفرية لاستكمال دراسته.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تم دمج الاقتراحات بقوانين الخاصة بالإدارة العامة للتحقيقات في 8 مواد وكان هناك توافق وتعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية.

وأضاف أن أبرز الاقتراحات تركزت في أن تكون الترقيات بناء على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة وتنظيم مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في الإدارة بأن تكون بقيمة راتب عامين حسب آخر راتب شامل للمتقاعد، وأن يكون المعاش التقاعدي بقيمة 80٪ من آخر راتب شامل.

وذكر أن هناك اقتراحا آخر تم تقديمه بأن يستفيد المحققون الذين تم إنهاء خدمتهم خلال السنتين الماضيتين وعددهم لا يتجاوز 156 محققا من مكافأة نهاية الخدمة حيث تمت إحالتهم إلى التقاعد بدون سبب أو سابق إنذار وتكلفة مكافآتهم تبلغ 15 مليون دينار تدفع مرة واحدة.

وتمنى السبيعي أن يتم التصويت على القانون في المداولتين في دور الانعقاد الحالي، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية كانت موجودة وطرحت آراء وكان هناك توافق على معظم النصوص.

وأوضح السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضا الاقتراح بقانون الخاص بالأحوال الشخصية الجعفرية حيث لا يوجد قانون خاص بها في الكويت، وكان القضاة يختارون أئمة مساجد ومشايخ يحكمون في القضايا وفق المذهب الجعفري.

وأشار إلى أنه لا توجد محكمة تمييز في قانون الأحوال الشخصية الجعفرية وهذا إخلال بحق دستوري في أن تكون هناك درجات للتقاضي.

وأضاف أن الاقتراح بقانون يتكون من 450 مادة ولا يمكن مناقشتها في اجتماع أو اجتماعين وهناك أيضا رأي للمجلس الأعلى للقضاء وبعض الملاحظات على صياغة المواد فقط أو النصوص، مشيرا إلى أن المكتب الفني للجنة سيقوم بحصر الاقتراحات والخلافات لسرعه البت في هذه الاختلافات.

وتابع السبيعي أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع إدارة الخبرة ويحتاج إلى تعديلات كثيرة وتم تأجيله لاجتماع لاحق.

من ناحيته، كشف عضو اللجنة النائب محمد الدلال أن تطوير جهاز العدالة والمؤسسات التابعة له هي من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة التشريعية ومجلس الأمة.

وأضاف الدلال في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة تبحث العديد من القوانين لتطوير جهاز العدالة وجميع المؤسسات المرتبطة والمعاونة له، لافتا إلى أن قانون تنظيم القضاء موجود على جدول أعمال اللجنة إضافة إلى قوانين الخبراء والتحقيقات ومحكمة الأسرة وقانون الجزاء.

وقال الدلال إن اللجنة أقرت اليوم قانون الإدارة العامة للتحقيقات وهذا القانون ليس جديدا بل موجود في المجالس السابقة، مشيرا إلى وجود تعاون من المسؤولين في وزارة الداخلية.

وأضاف أن الاقتراحات تعالج التدرج الوظيفي للمحققين والتظلمات وكذلك تم التعامل مع قضية تقاعد المحققين ومشكلة المحققين الـ 156 الذين تم إحالتهم بطريقة غير قانونية في مرحلة من المراحل بحيث سيكون بأثر رجعي حتى نغلق هذا الملف الذي ظلموا فيه.

**الدلال: تطوير جهاز العدالة من أهم النقاط التي تبحث في اللجنة**

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

## الفضل يثني على إنجاز «التشريعية»

أثنى عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب أحمد الفضل على نسبة الإنجاز في اللجنة، مشيرا إلى أنها أنهت أمس دراسة موضوع الإدارة العامة للتحقيقات بشأن المزايا المالية والمسميات المستحدثة. وقال الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه إذا كانت هناك ملاحظات من قبل الحكومة فستتم مناقشتها خلال المداولة الثانية بعد إقرارها في المداولة الأولى. وأضاف الفضل: «بشأن قانون الأحوال الجعفرية اتفقنا على آلية سليمة ومنطقية وهي أن ندرس المقترح ورأي الحكومة ثم نناقش المختلف عليه بين الطرفين، ومن لديه تحفظ يتقدم به حتى نختصر الوقت، خاصة وأن غالبية المواد تتحدث عن نصوص فقهية، وهذا المقترح موجود على جدول الأعمال منذ فترة طويلة».

أحمد الفضل

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

ومن جهة أخرى، قال الفضل: «لقد تقدمت بعدد من المقترحات بقوانين ولم أطلب استعجالها احتراما للدور وفقا لأولوية القوانين داخل اللجنة ومنها مقترح قانون بشأن من يسيء للدول الشقيقة». وأضاف: «اليوم اضطررنا إلى أن ندمج مقترحي بشأن عقوبة الإساءة للدول الشقيقة مع مقترحات نيابية أخرى وتم رفضها»، مشيرا إلى أنه لم يحضر اجتماع اللجنة السابق لتحفظه على بعض القوانين الخاصة بالمغردين وحرياتهم واللجنة بأعضائها وأن اللجنة بأعضائها الحضور أسقطوا هذه الاقتراحات. وبين أنه «في المجلس السابق تم إجراء تعديل لائحي بتحويل لجنة الأولويات إلى لجنة دائمة ومن ثم تكون قراراتها ملزمة ومن أهم مهامها ترتيب جدول الأعمال لمجلس الأمة وترتيب أولويات كل لجنة، ويجب تنظيم عمل المجلس وفقا لهذا التنظيم». وأضاف: «من لديه أمر مستعجل ندعوه للجلوس مع لجنة الأولويات ومناقشتنا فيه، وبشأن تقديم الأولويات فإن أغلبية النواب لم يقدموا أولوياتهم، ويجب على اللجنة أن تنظم أولويات جميع النواب، ومن غير المعقول أن مجموعة من النواب يعطلون عمل اللجان بمقترح من غير تنسيق ولا تنظيم». وقال الفضل: «الآن فاجأنا النائب رياض العدساني بكتاب إلى اللجنة التشريعية بأن ترسل تقريرها خلال 3 أسابيع، وإذا تأخرت اللجنة في تقديم تقريرها يتم عرض الموضوع في المجلس وله القرار في اتخاذ القرار بشأن موضوع التقرير وفقا لنص الطلب».

وأوضح أن العدساني قدم مقترحه بشأن مجلس إدارة مؤسسة التأمينات بتاريخ 5 نوفمبر، مشيراً إلى أنه «كل أسبوع ترد اقتراحات جديدة إضافة إلى مشاريع الحكومة، والتعامل مع اللجان بهذه الطريقة يؤدي إلى تعطيل عملها».

وأشار إلى أن «اللائحة تقول إن أي قانون يجب أن يمر على (التشريعية) دستوريته، وإذا كانت هناك مشكلة يجب تعديل الآلية بحيث يتم إحالة المواضيع مباشرة للجنة المعينة وتكون لديها كوادر قانونية تبحث مدى دستورية الاقتراحات والقوانين المقدمة». وأكد الفضل «أن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يمكن أن تطبق بجميع موادها في ظل الوضع الحالي، وخاصة أن هناك العديد من المشاريع والمقترحات المتأخرة عن مدة الثلاثة أسابيع».